



شعبي العزيز، تعرف قضية وحدتنا الترابية منعكفا حاسما، أفرزته المبادرة المغربية للتفاوض بشأن تحويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، في إطار سيادة المملكة، ووحدها الوهنية والترابية.

وإننا لمرتاحون لموقف مجلس الأمن، والأمم المتحدة، في دعمها لمبادرتنا، ووصفها بالجدية والمصادقية، ولكل رعاية أممية مسؤولة وبناءة، للتفاوض الجاد والصادق بشأنها. كما نشيد بالقوى الفاعلة في المنتظم الدولي، والبلدان الشقيقة والصديقة، التي ساندتها. وهو ما جعلها تفرض نفسها على الأجندة الدولية. باعتبارها، شكلا ومضمونا، نمطا حديثا لتقرير المصير، مطابقا للشرعية الدولية غير المغلوطة.

ونود التأكيد، باسمك شعبي العزيز، على عزم المغرب الصادق على التفاوض الجاد، على أساس أمرين: أولهما أن بلادنا قد شاركت بحسن نية، في الجولة الأولى من المفاوضات. والمغرب على استعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتي فقط، كل الحكم الذاتي، ولا شيء غير الحكم الذاتي. وثانيهما، أن الحكم الذاتي المتوافق حوله، لن يكون إلا في إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف، والتي لا مساومة فيها. ووحدها الوهنية المتلاحمة، التي لا تفريق فيها. وحوزتها الترابية غير القابلة للتجزئة. ومهما يكن مسار المفاوضات شاقا وصويلا، فإن يدنا ستبقى ممدودة إلى كل الأحراف الحقيقية، المعنية بالتسوية السياسية لهذا النزاع المفتعل، لإقناعها بالفرصة التاريخية، التي تتيحها. غايتنا جعلها انتصارا لجميع الأحراف، وللحق والمشروعية، وفرصة لتغليب روح الأخوة وحسن الجوار والوحدة المغربية.

وإننا لوائقون من كسب مسار تقرير المصير المتوافقي، بعون الله، وبفضل الإجماع الوهني، بمشاركة جميع الصحراويين، دونما إقصاء أو تمييز داعين كافة رعايانا الأوفياء، أبناء الصحراء المغربية، المختربين عن الوطن، أينما كانوا. ولا سيما



المحاصرين بتندوف، للعمل على توسيع انخراط كل إخوانهم، في هذه المبادرة المحققة لمصالحهم ولم شملهم، وصون كرامتهم.

وفي هذا السياق، نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير، لقواتنا المسلحة الملكية.

ولا سيما تلك المراكمة بأقاليمنا الجنوبية. مؤكدين لها سابغ رضانا. واعتزاز الشعب المغربي بصمودها، وبتضحياتها، في سبيل صيانة وحدة الوطن. وسنظل حريصين على النهوض بالأوضاع الاجتماعية، لكل فئاتها، بما فيها المتقاعدون

ولتعزيز التحول الإيجابي، الذي أفرزته هذه المبادرة الواعدة، فإننا مكالمون بدعمها بمبادرات ديمقراطية وتنموية، في إطار استراتيجية شمولية. علاوة على التعبئة الجماعية، وتمتين الجبهة الداخلية. فالمبادرة غرس نصيب، علينا أن نتعهد به بالرعاية المستمرة. وسيلتزم المغرب بكل اتفاق مياسي على أساسها، مع جميع الأكراف الفعلية.

وكيفما كان الحال فلن يكون المغرب رهينة لحسابات الغين بل سيمضي قدماً في تطور السياسسي سلاحنا الذي لا تحده قوة، هو رصيدنا الديمقراطي الثمين، والذي يحق لنا الاعتزاز به كنموذج متقدم في منطقتنا.

وفي هذا السياق، فإن على الجميع أن يجعل من انتخاب مجلس النواب المقبل موعداً جديداً لترسيخ الممارسة الديمقراطية المألوفة. وتجسيد إرادتك الحقيقية، وإفراز أغلبية حكومية ذات مصداقية ومعارضة فاعلة وبناءة، على أساس برامج ملمومة وهادفة، وليس شعارات فارغة مبتذلة للإصلاح والتغيير. فمن شأن ذلك أن يفضي إلى مزيدات عبثية، شعارها: "إصلاح الإصلاح وتغيير التغيير."

وستجدني، شعبي الوفي، دوماً في مقدمة المتصددين لكل خرابا مشكك في جدوى الانتخابات والأحزاب الوصنية. وكذا لكل الممارسات المغرضة، التي تستهدف



مصداقيتها. فما بلغناه من نضج سياسي، يقتضي نبذ المفاهيم الخاطئة العدمية والتضليلية لحرمة الاقتراع.

فالانتخابات ليست صراعاً حول هوية الدولة أو مقومات نظامها. من إسلام وسني منفتح، وملكية دستورية، ووحدة وطنية وترابية، وديمقراطية اجتماعية. فتلكم ثوابت تعد محك إجماع وطني راسخ. ولا وجود لدولة بدون ثوابت ومقدمات. كما أن جوهر الاقتراع، لا يكمن في التنافس حول الاختيارات الكبرى للأمة، التي هي موضع توافق وطني وعماد التصور العصري. كدولة القانون والمؤسسات، والمواطنة القائمة على الالتزام بحقوق وواجبات الإنسان والليبرالية الاقتصادية، والمبادرة الحرة، والتضامن والعدالة الاجتماعية، والانفتاح على العالم. وهو ما نحن مؤمنون على استمراره مهما تغيرت الصيرورات. وذلك في نطاق منظورنا للملكية المواطنة .

وحتى لا تتحول ثوابت الأمة وخياراتها إلى مجرد شعارات؛ فإننا نسجل بارتياح التوجه الجديد للأحزاب الجادة. وهذا هو الأهم، لصرح برامج انتخابية محددة وواضحة. وذلكم هو المجال الفسيح لجدوى الانتخابات، المفتوحة أمام تنافس الهيئات الحزبية، وتحديد أسبقيات الولاية التشريعية القادمة لحسن تدبير الشأن العام ، وفق الاختيار الشعبي الحر. وهنا أريد التأكيد أن النظام الذي ارتضيناه، هو الملكية الفاعلة، التي لا تختزل في مفهوم أو ملك منفصلة تنفيذية، أو تشريعية أو قضائية. إنها الملكية المغربية الأصيلة التي عززناها بالمواطنة التنموية، في التزام بمشروعيتها، الدينية والتاريخية والدستورية والديمقراطية، ووفاء لكفاحها الوطني، وتضحياتها من أجل سيادة الوطن ووحدته وتقدمه، وما يميز شعبها وعرشها من تجاوب عميق.

ومهما كانت مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية، فإننا نرى من الضروري استكمالها بالديمقراطية التشاركية العصرية. الأمر الذي يمكننا من الاستفادة من كل الخبرات، الوطنية والجهوية، والمجتمع المدني الفاعل، وكافة القوى الحية للأمة،



ومشاريعها وتياراتها، أيا كان موقعها، والتي لها مكانتها لدى جلالتنا، ورأيها المحترم في الشأن العام، في نضال سيادة القانون ودولة المؤسسات. وهذا ما يشمل القضايا المصرية للأمة. وفي جميع الأحوال، فإننا ملتزمون بعرض مقترحاتها على المؤسسات الدستورية، والهيئات المختصة، للبت فيها.

كما نتكلم من أحزابنا الوطنية، إبراز نخب مؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، والمساءلة والمحاسبة على حصيلة أعمالها.

ومن هنا أعول عليك شعبي الوفي، في امتشاح جسامته المسؤولية الملقة عليك، في حسن اختيارك لممثليكم، من خلال انتخابات نزيهة، سيكون لنا موعد قريب للوقوف معكم، على ما يلزم لجعلها محطة هامة، للمضي قدما من أجل تتويج الإصلاح المؤسسي التدريجي بتغيير شامل وأسمى.

بيد أن هذا لا ينبغي أن يحجب عنا وجوب إعلاء الأسمية، في المرحلة الراهنة، لمسألتين ملحتين: أولهما، دعم ومواكبة الدينامية الإيجابية، التي خلقتها مبادرة الحكم الذاتي، في تعبئة شاملة لخوض المراحل المقبلة. والثانية: كسب رهان الاستحقاقات الانتخابية القريبة، لإفراز مشهد سياسي معقلن وسليم. عماده أغلبية منسجمة، تنبثق عنها حكومة مترابطة. حكومة فعالة، قائمة على أقطاب محددة، متكاملة وناجعة، وفق أولويات السيادة العامة للبلاد. وليس مجرد اعتبارات سياسية ضيقة، أو حسابات عديدة. فمجالات العمل السياسي النبيل واسعة. ولا تنحصر فقط في الفوز بمقعد برلماني، أو منصب حكومي، بل تشمل المجال الفسيح والأقرب للمواطن، من خلال الصلاحيات الواسعة المخولة للجماعات المحلية. سواء كانت من الأغلبية أو من المعارضة، بفعل الانتخابات التي تمكنها من ملحة فعلية في تدبير شؤونك اليومية. شعبي العزيز، إن تحصين مكاسبنا الديمقراطية، رهين بمواصلة مسارنا التنموي، وتوحيد الأمن والاستقرار وإدارة القرب. وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على إعلاء دفعة



قوية للمشاريع الواعدة، للمبادرة الوصنية للتنمية البشرية، باعتبارها ورش عهد مفتوح باستمرار. وسنصل ساهرين، ميدانيا، على المتابعة والتقويم المستمر، لحسن إنجاز مشاريعها. ولن نسهم بأي توكيف مفرض أو مصلحي، يحولها لمجرد شعار أجوف. فهدفنا الأسمى ينبغي أن يخل النهوض بأوضاع الفئات، التي تعاني آفات الفقر والامية، والتمهيش والإقصاء، بما يكفل تحصيلها من نزوعات التصرف والانفلاق والإرهاب. وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد أن الجميع مسؤول عن تحرير الصاقات الخلاقة والمتنورة للشباب، وامتثمارها في الأعمال الخيرة. بدل تركها لقمة سائغة للإسلاميين، الذين يشحنون ضغاف النفوس والعقول، بحملها على الأفعال الانتحارية، المحرمة شرعا وقانونا.

وفي هذا السياق، نجدد تنويهنا بالإدارة الترابية، وبأسرة الأمن الوصني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، مؤكدين موصول عنايتنا بكافة الساهرين على شؤون الدفاع والأمن. رعاية منا لأوضاعهم الاجتماعية، وتكفلا بأسرهم، بما هو جدير بتضحياتهم، في سبيل أمن المواطنين وحوزة الوصن. كما نعتن بما أبانوا عنه من يقظة وتعبئة وتفان، في التصدي للأفعال الإجرامية، من عدوان وإرهاب وتهيب.

ونود الإشادة بروح المواصنة المسؤولة، التي أبداهها المواصنون والمواصنات. إيماناً منهم بأن الأمن شأن المجتمع بأكمله. وانقين أن الإرهاب المقيت، لن ينال من توجهنا، الذي لا رجعة فيه. حريصين على تجفيف منابعه، باعتماد مقاربة شمولية، متعددة الأبعاد، تقوم على تعزيز الأمن الوصني، الذي أمرنا بمخده بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، في تكامل للعمل التنموي، مع الإبداع الثقافي والفكري، كفاعل قوي، في محاربة التصرف والإسلاميين. مؤكدين ضرورة نهوض العلماء، والمثقفين وهياتهم، بمسؤولياتهم في التوجيه والتنوير. وإذا كان من لصيعة الفكر أن يمر بفترات مد وجزر، فإنه من غير المقبول جعل أزمة الفكر تترك المجال فارغا للترويج لفكر الأزمة. فبلادنا في أمس الحاجة، لبعث صحوة دينية متنورة، ونهضة فكرية عصرية.



شعبي العزيز، لقد حققنا العديد من المكاسب، في إنجاز المشاريع المبرمجة، في القطاعات التي توافرت للحكومة فيها رؤية واضحة. مما جعل المغرب يصبح، ولله الحمد، ورثا كبيرا، تنتشر في ربوعه المشاريع الميكانيكية، الوصلية منها والجهوية والمحلية. وما كان لنا لنحقق ذلك، لولا ثقة الموالهين والمستثمرين، والمصدقية التي يخصص بها المغرب لدى شركائه الأجانب، بفضل التزامه بالحكمة الجيدة.

ولدعم هذه المكاسب، على الجميع أن يشر على مساعد الجهد وقوة الإرادة، لاستكمال الإصلاحات المنجزة والجارية، بإطلاق أوراش حيوية أخرى. ودعم المبادرات الحرة، بتشجيع وتحفيز الشباب على إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة. فضلا عن مساندة المقاولات الكبرى الموالهنة. غايتنا المثلث توفير فرص الشغل المتمم للشباب. وذلك هو المحك الحقيقي لمصدقية أي برنامج سياسي.

وهنا أقول: كفى من مجرد التشخيص النظري للأوضاع، ولمكان الاختلالات. فلدينا من الدراسات الموضوعية، التي أنجزتها الهيآت والمؤسسات، ما يشفي الغليل. ولم يبق أمامنا إلا اقتراح برامج قابلة للإنجاز، آخذة بعين الاعتبار أسبقيات كل فترة.

ويأتي القضاء في صليحة القطاعات، ذات الأسبقية في المرحلة المقبلة. فالعدل بقدر ما هو أساس للملك، فهو قوام دولة الحق، وسيادة القانون والمساواة أمامه.

ودعامة للتنمية وتشجيع الاستثمار، لذا يتعين على الجميع التجند لتحقيق إصلاح شمولي للقضاء، لتعزيز استقلاله الذي نحن له ضامنون هدفنا ترسيخ الثقة في العدالة، وضمان الأمن القضائي، الذي يمر عبر الأهلية المهنية، والنزاهة والاستقامة. وسيلتنا صيانة حرمة القضاء وأخلاقياته، ومواصلة تحديثه وتأهيله، هيكله وموارد بشرية ومادية، وإصدار قانونياً عصياً.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا نولي نفس الاهتمام، للتفعيل الأجود لإصلاح الورش المصيري، للتربية والتكوين، الذي لا مستقبل للأجيال الصاعدة، بدون الجرأة في معالجة معضلاته.



ذلكم أنه برغم الجهود الصادقة، لتفعيل ميثاق التربية والتكوين، الذي يكلل إحصاراً مرجعياً مؤسسا، فإن النتائج الكمية، لم تحقق التغيير النوعي، والتأثير الملموس في التربية القومية، والاستجابة لحاجيات الاقتصاد.

لذلك، يتعين الانكباب، قبل فوات الأوان، على مواصلة تعزيز الحكامة الجيدة في هذا القطاع، وإيجاد حلول موضوعية للقضايا العالقة، وفي هليعتها إشكالية التمويل، وعقلنة تدبير الموارد، ولغات التدريس، وتحديث البرامج والمناهج، والتركيز على محور الأمية. مع إعادة الاعتبار للمدارس العمومية، وتشجيع التعليم الحر، في نطاق تكافؤ الفرص.

وترسيخا للحكامة التربوية، فإننا مصممون على توحيد اللاتمركز والجهوية مع وجوب تلازم الجهوية الناجعة، مع تفعيل نظام اللاتمركز الواسع والملموس في إحصار أقطاب محددة، تفوض لها السلطات المركزية، الصلاحيات والموارد اللازمة، من خلال مقارنة جهوية مندمجة.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد، توجهنا الراسخ، لإقامة جهوية متدرجة ومتصورة. جهوية متضامنة تشمل كل مناهق المملكة، على أساس تقسيم جديد وصلاحيات موسعة. ضمن مسار مغربي-مغربي، بإرادتنا الوضنية الخالصة، مراعاة لخصوصيات كل جهة، بما فيها أقاليمنا الجنوبية. تلكم الأقاليم العزينة، التي خصصنا لها، دون سواها، مبادرة للحكم الذاتي، كحل توافقي ونهائي للخلاف بشأنها. والكل في نطاق السيادة والوحدة الوضنية والتربوية.

ومن القضايا المصيرية، التي من الضروري استحضارها بقوة، وجوب تعزيز المكاسب المحققة في مجال التنمية القروية، باقتراح إستراتيجية للتنمية الفلاحية.

إستراتيجية لصوححة، تعتمد سياسة زراعية جديدة، ومقاربة شمولية وتنموية مستدامة لإشكالية ندرة الماء، وعقلنة استعمالته. كما تقوم على اعتبار الجفاف ظاهرة شبه



هيكلية، يتعين معالجتها بسياسات عمومية ناجعة. ولكي نجعل التنمية المستدامة لبلدنا تسيير بخص متوازنة بين الحواضر والبلواضي، فإنه ينبغي، النهوض بالتنمية الحضرية، ضمن سياسات متناسقة للمدينة، من شأنها جعل حواضرنا مجالاً رحباً للعيش الكريم، وتجسيد القيم المغربية الأصيلة، في حسن الجوار والتضامن، والتمازج الاجتماعي.

ومن القضايا الأساسية، مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية ضماناً للأمن الطاقي لبلدنا، وتنويع الموارد الطاقية الوطنية بأخرى بديلة، وترشيد استعمالها.

شعبي العزيز، مثلما ينبنى مذهبنا في الحكم على تلامذ الديمقراطية والتنمية، فإنه يقوم على تكامل سياساتنا الداخلية والخارجية. فبفضل تصورنا المؤسسي والتنموي، المشهود بهما عالمياً، تعززت مكانة المغرب وإشعاعه الخارجي. وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا وإثباتنا بالخطوات الإيجابية، التي حققتها دبلوماسية بلدتنا بقيادة تلامذنا. وذلك بنهج أسلوب حديث فاعل ومتفاعل، وفي كنفية جمهورية ودولية صعبة، محملة بشتى المخاض والتحديات والمناورات. ويعود الفضل في ذلك، لتعبئة كل القوى الحية للأمة، وتضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية. ضمن خطة مقدّمة، قائمة على التعريف بعدالة قضيتنا الوطنية، وبالمصالح العليا لبلدنا، وانخراطنا القوي في القضايا الدولية الكبرى. ولتعزيب هذا التقدم، فإنه ينبغي للحكومة توفير كل الإمكانيات المادية، والكفاءات البشرية لدبلوماسية بلدتنا، دعماً لحضورها، في مختلف أرجاء العالم، والتمتديات والمؤسسات الدولية. ولتكون في مستوى التحديات الجمهورية والدولية.

وبفضل سياساتنا الخارجية الرصينة، فقد أصبح المغرب شريكاً فاعلاً في الأجنحة الدولية، مساهماً في مقوماتها الأساسية. بما في ذلك الحفاظ على السلم والأمن ومحاربة الإرهاب. وتعزيب التعايش والتفاعل بين الحضارات والديانات، والالتزام بحقوق الإنسان



والنهوض بأوضاع المرأة. وكذا تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، في إطار الحكامة الجيدة.

ولتجسيد الالتزام بهذه المقومات، فإن للمغرب أسبقيات جيو-سياسية محددة. فبروح التضامن، ما فتئنا نعمل على مساندة ودعم شعوب قارتنا الإفريقية الشقيقة، وخاصة في بلدان الساحل وجنوب الصحراء، والإسهام في تحقيق أمنها واستقرارها وتنميتها البشرية، والحفاظ على سيادتها ووحدتها الوطنية والترايبية، والتصدي للمعضلات التي تعانيها. فضلا عن دعم التعاون بين بلدان الجنوب، والإنخراط في المشروع الصومح للاتحاد المتوسطي.

وبنفس الإرادة الصادقة، نعمل على توحيد وثائج الأخوة المتينة، والتعاون المشرف والتضامن الفعال التي تجمعنا بالدول العربية الشقيقة. ولا سيما في المجال الاقتصادي، باعتبارها أساس العمل العربي المشترك كما نؤكد دعمنا للقضايا العادلة لأمتنا. وفي كصليعتها حق الشعب الفلسطيني الشقيق، في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. دولة مبنية على سيادة القانون وحكم المؤسسات، بالقيادة الشرعية لأخينا فخامة الرئيس محمود عباس الذي ندعم جهوده الصادقة من أجل تحقيق المصالحة، وصون وحدة الشعب الفلسطيني، في التزام بالشرعية الوطنية والدولية، ومبادرة السلام العربية والأوافق المبرمة بين الأصراف المعنية. كما نساند كل المبادرات الهادفة لاستتباب الأمن والاستقرار، بكل من العراق ولبنان والسودان والصومال، في نطاق احترام سيادتها وحوورتها. وعلى هذا الأساس يشكل بناء الاتحاد المغاربي، توجهاً راسخاً في سياستنا الخارجية، ونقطة تقالهم لأولوياتها.

شعبي العزيز، إذا كان من ميزة، يمكن أن ينعت بها المغرب في المرحلة الراهنة، فهي وصف مجلس الأمن الدولي، ومن خلاله المجتمع العالمي قاصبة، لمبادراتنا للتفاوض بشأن الحكم الذاتي، بالجدية والمصادقية. وإنما لنعتبر أن هذا الاعتراف الدولي، ينصبق



على كل الإصلاحات العميقة، التي أنجزناها جميعاً، والتحديات التي نقودها بمعيتك،
بكل حزم وعزم.

بيد أن هذه الجدية والمصداقية، بقدر ما هي تشريف لنا، فإنها مسؤولية وتكليف،
ومدعاة لمضاعفة الجهود، والتعبئة الشاملة من أجل الحفاظ على هذا الرصيد الثمين.
ذلكم الرصيد الذي بنينا به بالثقة في قدراتنا الذاتية، وتقدير العالم لصواب اختيارنا،
وصدق التزامنا. وسأكل - كما عهدتني - شعبي الأبى، الملك - المواهن. وفي كصليعة
المناضلين، ميدانياً، في كل أرجاء الوطن وخارجه، حريصاً على ترسيخ الوحدة
والديمقراطية، والتنمية والتقدم، والتضامن والتفاعل القوي، مع العالم الخارجي وتحولاته،
في حفاظنا على الهوية المغربية الأصيلة. غايتنا المثلى تحقيق المواطنة الكريمة، لكل
مغربي ومغربية، داخل الوطن أو في ديار المهجر. سيلنا في ذلك، إيمان عميق وعزم
وثيق ونضال وصمود لا هولادة فيهما. وإقدام مسؤول لا يعرف التهور، وإرادة لا يشوبها
الفتور وأمل وازن لا يخالفه الغرور، سلاحنا القوي هو الالتحام الدائم بين العرش
والشعب، الذي مكنا على الدوام من تخفي كل مصاعب الحريق.

مستلهمين باستمرار روح التضحية والتفاني في خدمة الوطن، التي جسدها محرر الأمة،
جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، وباني الدولة الحديثة، والذنا المنعم جلالة الملك
الحسن الثاني، نور الله ضريحهما. مستحضرين بكامل التقدير تضحيات رفاقهم في
الوطنية الحققة، ومنوهين بالمنخرطين بقيادتنا لاستكمال بناء مغرب المواطنة الملتزمة،
بتوفيق من الله وعونه. "ربنا آتانا من لذنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشداً". صدق الله
العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.